



مايو ٢٠١٧

## الدور المصري في إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا: طبيعة الاستجابة والتجارب المنافسة ومواطن القوة والضعف

د. خالد حنفي علي

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وباحث في الشؤون الأفريقية

info@cairopacekeeping.org  
www.cairopacekeeping.org

تليفون: ٥٠ ٨٩ ٩٢ ٢٧ (٢) ٢٠+  
فاكس: ٤٠ ٨٩ ٩٢ ٢٧ (٢) ٢٠+

١ شارع عمر مكرم  
ميدان التحرير - القاهرة



## الدور المصري في إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا: طبيعة الاستجابة والتجارب المنافسة ومواطن القوة والضعف

تم إعداد هذه الورقة البحثية تمهيداً لعرضها خلال ورشة عمل  
"المنظومة الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتها  
بالسياق الأممي لبناء واستدامة السلام"

مايو ٢٠١٧

الناشر: مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام

حقوق النشر: ©CCCPA2017

تُعبّر الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية عن آراء المُحرر، ولا تُمثل بالضرورة آراء مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام أو أي وزارة أو وكالة تابعة للحكومة المصرية.

العنوان: ١ شارع عمر مكرم

ميدان التحرير - القاهرة

الموقع الإلكتروني: [www.cairopeacekeeping.org](http://www.cairopeacekeeping.org)

البريد الإلكتروني: [info@cairopeacekeeping.org](mailto:info@cairopeacekeeping.org)

التليفون: +٢٠ (٢) ٢٧ ٩٢ ٨٩ ٥٠

الفاكس: +٢٠ (٢) ٢٧ ٩٢ ٨٩ ٤٠

تويتر: @CairoPeaceKeep

## مقدمة

يُعد مجال إعادة الإعمار والبناء للدول الخارجة من النزاعات أحد أبرز الساحات التي تشهد تنافسا إقليميا ودوليا في القارة الأفريقية، لاسيما بعد أن عرفت الأخيرة انخفاضا ملحوظا في وتيرة النزاعات الداخلية، وإتجاهها متناميا لإعادة التعافي الاقتصادي - الاجتماعي خلال العقد الأخير، إضافة إلى إستعادة القارة ذاتها لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، ضمن تغيرات موازين القوى في النظام العالمي، خاصة مع مساعي القوى الصاعدة الجديدة، كالصين والهند وغيرها لتعزيز نفوذها في أفريقيا سعيا وراء الموارد وتنشيط التجارة والاستثمارات الخارجية.

في هذا السياق، يُشكل المسعى المصري لإستضافة المركز الأفريقي لإعادة الإعمار والبناء في مرحلة ما بعد النزاعات AUC PCRD في القاهرة، ليس فقط استجابة عملية لإنفاذ الرؤية القارية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي خلال قمة بانجول في العام ٢٠٠٦، لكنه قد يُمثل مدخلا جديدا لإعادة صياغة مكانة القاهرة في القارة الأفريقية، والتي لا تزال نطاقا حيويا مؤثرا لتأمين المصالح المصرية، ودرء التهديدات الأمنية (التقليدية وغير التقليدية) القادمة من الجنوب.

بيد أن تحرك القاهرة لاحتضان آلية قارية ترسم السياسات والبرامج، وتحشد الموارد مع الشركاء الإقليميين والدوليين لإعادة إعمار وبناء الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد النزاعات يستدعي إدراكا مصرية بأن ممارسة دور في هذا المجال على الصعيد الجماعي الأفريقي لا يمكن فصله عن جهود القاهرة المتعددة على الصعيد الثنائي مع دول القارة، وذلك لأن الصعيدين يدعمان بعضهما البعض.

ويتطلب تفعيل الارتباط بين الدور المصري في أبعاده الجماعية والثنائية في مجال إعادة الإعمار الأفريقي ثلاثة أمور أساسية: **أولها**، فهم طبيعة الاحتياجات الأساسية (التمومية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) للدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، بحيث تتمكن القاهرة من المساهمة بفعالية في رسم وتخطيط سياسات قارية لإعادة البناء والإعمار. **وثانيها**، الاستفادة من الخبرات الإقليمية المنافسة في مجال إعادة الإعمار في القارة الأفريقية. **وثالثها**، توظيف المساهمات المصرية الثنائية في إعادة بناء وإعمار دول القارة، لدعم دور القاهرة على الصعيد الجماعي عبر آلية المركز الأفريقي AUC PCRD.

في ضوء ذلك، تستهدف هذه الورقة البحثية تقييم الدور المصري في مجال إعادة البناء والإعمار في أفريقيا، من حيث طبيعة الاستجابة ومواطن القوة والضعف للخروج بتوصيات لتعزيز ذلك الدور، من خلال سعي القاهرة لإستضافة AUC PCRD بما يشكل دعما للمصالح المصرية في أفريقيا بشكل عام.

وسيتم معالجة ذلك عبر تناول عدة نقاط أساسية، مثل طبيعة مفهوم إعادة الإعمار والبناء ك مجال لنفوذ القوى الخارجية، ومدى توافق الرؤية الأفريقية مع ذلك المفهوم ومتطلباته، وكذا خبرات القوى الإقليمية في إعادة الإعمار، عبر التركيز على حالة جنوب أفريقيا، خاصة وأن دورها في هذا المجال شهد تشابكا بين الأبعاد الثنائية والجماعية الإقليمية على صعيد تجمع "السادك" ودول القارة ككل. ثم تناقش الورقة طبيعة الاستجابة المصرية لرؤية الاتحاد الأفريقي، ثم تحديد ماهية الميز المصرية النسبية، ومواطن الضعف في مجال إعادة الإعمار، فضلا عن الإسهامات القائمة والممكن تطويرها في هذا المجال في أفريقيا لتعزيز الدور المصري على الصعيد الجماعي. وأخيرا، تطرح الورقة توصيات أساسية لمساندة التحرك المصري لإستضافة مقر المركز الأفريقي AUC PCRD.

### أولا: إعادة الإعمار.. المفهوم وأهميته ك مجال لنفوذ الدول

يُشكل مفهوم إعادة الإعمار والبناء جزءاً أساسياً من منظور أشمل يتعلق ببناء السلام Peacebuilding في الدول التي توقفت فيها الحروب الأهلية إثر اتفاق لوقف العنف بين المتنازعين سواء عبر مساعدة أطراف داخلية أو خارجية. ولا ينصرف معنى إعادة الإعمار والبناء - كما قد يبدو للوهلة الأولى- إلى مجرد استعادة وظائف الدولة المُدمرة على الأصعدة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها<sup>1</sup>، التي كانت قائمة قبل نشوب النزاع المسلح، لكنه يتجه بالأساس إلى تأسيس مضمين وأسس جديدة لأداء تلك الوظائف تختلف عن تلك التي أسهمت في نشوب النزاع، بحيث تركز على قيم العدالة، والديمقراطية، والتعددية، واحترام الآخر، والمصالحة، والتنمية المستدامة، وغيرها.

وتتوخى تلك المضمين الجديدة لإعادة بناء الدولة تأسيس علاقات تعايشية بين الفواعل المختلفة داخل المجتمع لا تمنع نشوب النزاع بين فواعله، لكن تضع قواعد سلمية لإدارته، بما يحوله إلى فعل إيجابي لصالح السلام والتنمية المستدامة وفقا لمنظور تحويل النزاع Conflict Transformation، وذلك لأن فكرة النزاع في حد ذاتها لا يمكن إزالتها، لأنها حقيقة إنسانية قائمة ومستمرة، خاصة في المجتمعات والدول المنقسمة وفقا للإنتماءات الأولية (إثنية، دينية، مناطقية، ...)، والتي لم تستطع استيعابها عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Post-Conflict Reconstruction, A joint project of the Center for Strategic and International Studies (CSIS) and the Association of the United States Army (AUSA) Task Framework, May 2002. Available at: [https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy\\_files/files/media/csis/pubs/framework.pdf](https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/media/csis/pubs/framework.pdf)

<sup>2</sup> Hugh Miall, Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2001, pp. 2-4. Available at: [http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2013/4682/pdf/miall\\_handbook.pdf](http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2013/4682/pdf/miall_handbook.pdf)

إذن، تستلزم عمليات إعادة البناء للدول بعد النزاعات تغيير قيم وسلوكيات الأطراف المتنازعة، وإصلاح الأبنية المؤسساتية الحاضنة للعنف داخل المجتمعات والدول (بمستوياتها المختلفة القاعدية، والوسيطية، والفوقية)، أي أن إعمار وبناء الدولة ضمن منظور بناء السلام يتجه تبادليا من أعلى إلى أسفل والعكس<sup>٣</sup>، بحيث يأخذ مسارات متوازنة ومتكاملة أفقيا ورأسيا للناس العاديين المتأثرين بالنزاع، والنخب والقيادات الوسيطة في المجتمع، وكذلك للقيادات العسكرية والسياسية التي قادت لحظة التحول من الحرب إلى توقيع اتفاق السلام<sup>٤</sup>.

لذا، تأخذ عمليات إعادة البناء للدول أوجه متعددة، تارة ذات "طابع بنائي" يتعلق بإعادة بناء وإصلاح المؤسسات ووظائفها المتعددة، وتارة أخرى تتصرف إلى "منحى وقائي"، أي تأسيس آليات مجتمعية حدائية وتقليدية للإنذار المبكر لمنع نشوب دورة العنف مجددا، وتارة ثالثة تحمل "معاني تأهيلية وتحفيزية"، أي إيجاد قابلية داخل المجتمعات والدول لتثبيت السلام وعدم عودة العنف مجددا.

وفي هذا الإطار، يحتوي مجال إعادة الإعمار والبناء جملة من الأنشطة والبرامج العملية المتنوعة مثل توفير الأمن، والمساعدات الإنسانية الطارئة والتنمية، وإصلاح البنى التحتية المدمرة (الصحة، والتعليم، وغيرها)، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم مدنيا أو عسكريا، وعودة النازحين إلى منازلهم، وتعزيز التحول الديمقراطي، وإصلاح وبناء المؤسسات القضائية، وإنفاذ العدالة الانتقالية، بما تشمله من لجان تقصي الحقائق والعفو والمصالحة، وتعويض المتضررين، ونشر ثقافة السلام، وتعزيز دور المجتمع المدني عبر تمكين المرأة والفئات المهمشة من المشاركة في إعادة البناء<sup>٥</sup>.

ونظرا لما تتطوي عليه الأنشطة من تعقيدات ووظائف وأدوار متسعة، فثمة أهمية لتحديد أولوياتها عند رسم سياسات إعادة الإعمار والبناء عبر مراحل ثلاث: أولها، تتعلق بالاستجابات الفورية الطارئة (توفير الأمن، والمساعدات الإنسانية الطارئة، ونشر قوات حفظ السلام). وثانيها، تتصرف لبناء القدرات المؤسسية والخدماتية للدول، سواء الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وثالثها، رعاية الاستدامة، وهي مرحلة بلوغ التعافي للدولة حدا يجعلها قادرة على أداء وظائفها، دون الحاجة إلى شركاء خارجيين<sup>٦</sup>.

<sup>3</sup> John-Paul Lederach, Civil Society and Reconciliation, in Crocker and others (eds), Turbulent Peace, The Challenges of Managing International Conflict (United States Institute for Peace, 2001), pp. 841-842.

<sup>4</sup> John Paul Lederach, Building peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 39.

<sup>5</sup> Post-Conflict Reconstruction, A joint project of the Center for Strategic and International Studies (CSIS). Op.cit , the same link at internet.

<sup>6</sup> سنام نراغي اندرليني، جودي البشري، إعادة البناء بعد النزاع، البنك الدولي، ٢٠٠٤،

<http://siteresources.worldbank.org/INTMNAAREGTOPGENDER/Resources/Post-conflict-ARB.pdf>

وجاء الاستقرار النسبي في الأدبيات المختلفة على مهام وأنشطة إعادة الإعمار والبناء وطريقة التخطيط لها كنتاج لتطور التجارب العالمية في مجال تعافي الدول الخارجة من النزاعات، إذ هيمنت النظرة الاقتصادية والسياسية على مشروع مارشال لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في دول أوروبا؛ إلا أن إعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات اتجهت إلى نظرة أكثر شمولية، من حيث الفاعلين (رسميين وغير رسميين)، والقضايا (العدالة، الثروة، الهوية، وغيرها) بعد أن صارت غالبية النزاعات ذات طبيعة داخلية وعاكسة لأزمة بناء الدولة القومية ومؤسساتها بعد انتهاء الحرب الباردة، كما الحال في دول شرق أوروبا، أو موجة النزاعات الأهلية التي عرفتها القارة الأفريقية في تسعينيات القرن العشرين.<sup>٧</sup>

ولأن الدول الخارجة من النزاعات تتسم بوضعية مؤسسية ومجتمعية هشّة، وتفتقد للموارد اللازمة لإعادة البناء، يبرز دور الشركاء الخارجيين سواء أكانوا دولاً، أم منظمات إقليمية، أو أممية. وهنا، يمثل مجال دعم وتمويل برامج إعادة البناء مدخلاً للنفوذ والتأثير لهؤلاء الشركاء، سواء تم النظر لتدخلهم في هذا المجال من منظور واقعي براجماتي يتعلق بحماية وتأمين مصالحهم أو من منطلق الأمن الإنساني الذي صعد مع تنامي أجندة حقوق الإنسان، وحماية الأفراد، وتراجع سيادة الدول إثر تغلغل العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، إستهدف الدور الأمريكي في إعادة بناء أوروبا المدمّرة بعد الحرب العالمية الثانية إبعاد الدول الأوروبية عن السيطرة الشيوعية للاتحاد السوفيتي آنذاك. ثم جاءت الأدوار الأوروبية سواء أكانت منفردة أو جماعية عبر الاتحاد الأوروبي في الدول الخارجة من النزاعات في شرق أوروبا وأفريقيا، كجزء من محاولة إعادة بناء نفوذها وتأثيرها في هذه المناطق. ومع صعود مناهج التكامل الإقليمي والأمن الجماعي، سعى الاتحاد الأفريقي وكذا العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة، كالسادك، والكوميسا، والإيكاس لممارسة أدوار متنوعة في إعادة البناء للدول الخارجة من النزاعات، جنباً إلى جنب مع الشركاء والمانحين الدوليين.

بموازاة ذلك، تصاعدت أدوار المجتمعات المدنية سواء المحلية أو العالمية في برامج إعادة الإعمار والبناء للدول بعد الحرب الباردة، لاسيما مع احتياج تلك البرامج، خاصة تلك المتعلقة بتمكين الفئات المهمشة سياسياً وتموياً، إلى فاعلين غير رسميين يرتبطون أكثر بالمجتمعات المحلية. ولذا، صار المجتمع المدني شريكاً محورياً للمؤسسات والمنظمات الدولية في عمليات إعادة الإعمار والبناء

<sup>٧</sup> د. خالد حنفي (محرر) الاختبار الصعب: معضلات تسوية الصراعات في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦.

في مراحل ما بعد النزاع، كما الحال مع البنك الدولي الذي خصص دورا أساسيا لأدوار منظمات المجتمع المدني في برامج إعادة البناء للدول الخارجة من النزاعات.<sup>٨</sup>

وكي تؤدي عمليات إعادة البناء ثمارها في تعافي الدول الخارجة من النزاعات، يلزمها متطلبات أساسية. فعلى المستوى الداخلي، تحتاج إلى "شرعية محلية"، بمعنى أن أنشطة البناء وإعادة الإعمار تستلزم قبولا محليا مجتمعا وليس فقط سلطويا (أي النخب السياسية والعسكرية التي وقعت اتفاق السلام)، وهو أمر يرتبط بمدى رؤية المجتمع لعادلة اتفاق السلام الذي أوقف الحرب من عدمه، ومن ثم أعطى إشارة البدء لمرحلة إعادة الإعمار. وإذا كان السلام غير مدعوم من غالبية واضحة في المجتمع، فذلك يعرقل فاعلية إعادة الإعمار أو على الأقل يجعله عالقًا ومجمداً أو غير فعال، وهو أمر يبرز جليا في حالة جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان.

أيضا، فإن بعض الدول قد ينتهي فيها النزاع رسميا، لكن تبقى هنالك بؤر نزاع تؤثر على عملية إعادة البناء، كما هو الحال مع السودان والكونغو الديمقراطية، كما يتوقف الأمر على مدى الضرر الذي أصاب مؤسسات الدولة والمجتمع إبان الحرب، وكذا طبيعة العوامل التي كان يتم التصارع عليها الموارد، أم الهوية، أم السلطة، وحجم السكان داخل الدولة المطلوب تعافياها، والكلفة المطلوبة لتنفيذ برامج الإعمار والبناء ومدى القدرة على تدبيرها.<sup>٩</sup>

على الصعيد الخارجي، ترتبط فاعلية الإعمار والبناء بمدى الشرعية الدولية التي تحظى بها الدول المانحة أو المنظمات الإقليمية الحكومية في تدخلها لتمويل الأنشطة والبرامج في هذا المجال، فضلا عن مدى وجود تقدير وتخطيط وتنسيق بين أنشطة وبرامج إعادة البناء، وأولوياتها من حيث التوقيتات والتسلسل، ومدى الاحتياج لها من وجهة نظر المجتمعات لا الشركاء الخارجيين، بخلاف حشد الموارد اللازمة لتلك البرامج ومراقبة تأثيراتها على واقع الدول الخارجة من النزاعات.

وبينما شهدت عمليات تعافي الدول الخارجة من النزاعات في تطوراتها تجارب مختلفة ونجاحات نسبية في إعادة الإعمار من قبل الشركاء الخارجيين، كألمانيا، واليابان، ورواندا، وأنجولا، وغيرها، فإن بعض التجارب الأخرى لم تنجح كما حال العراق، وأفغانستان، وليبيا، ومالي، بسبب غياب الشرعية المحلية أو الخارجية أو سيادة الانتقام المجتمعي (قوانين العزل السياسي في ليبيا بعد سقوط القذافي في ٢٠١١، أو عدم القدرة على استيعاب معضلات الطوارق في شمال مالي، قانون الاجتثاث في العراق بعد الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣)، أو عدم مراعاة بعض برامج إعادة

<sup>٨</sup> أنظر في ذلك دور المجتمع المدني في بناء السلام وإعادة الإعمار:

Thania Paffenholz, Christoph Spurk, Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding Social Development Papers Conflict Prevention and Reconstruction Paper No. 36, October 2006. Available at: [http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP36\\_web.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP36_web.pdf)

<sup>٩</sup> د. داليا رشدي، أبعاد ومتطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠١٦، ص ١٥.



الإعمار لخصوصية المجتمعات ذاتها، والنظر إلى أن ما قد يصلح للتجربة الغربية قد لا يتلائم مع سياقات مجتمعية لدول أخرى<sup>10</sup>.

### ثانيا: طبيعة الرؤية الأفريقية في إعادة الإعمار والبناء

لم تخرج الرؤية الأفريقية لإعادة الإعمار والبناء للدول الخارجة من النزاعات، والتي تم إقرارها في قمة بانجول في العام ٢٠٠٦، عن الفهم النظري والتطبيقي السائد عالميا، والذي يعكس الرؤية الغربية في كيفية بناء الدولة القومية، وإصلاح مؤسساتها، وآليات استدامة السلام والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، إذ حددت تلك الرؤية معنى الإعمار والبناء للدولة بعد النزاع، بأنه مجموعة شاملة من الاجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات، بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين، وإعادة بناء وإصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع. كما إستهدفت الرؤية الأفريقية منع عودة النزاع، ومعالجة الاسباب العميقة للصراعات، وتسهيل أنشطة بناء السلام، وتعزيز التنسيق بين الفواعل المشاركة سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية في عمليات إعادة البناء<sup>11</sup>.

ووضعت الرؤية الأفريقية إطارا مفاهيميا ومعياريا لستة محاور أساسية لإعادة الإعمار والبناء للدول الخارجة من النزاعات: أولها، استعادة الوظيفة الأمنية (توفير الأمن، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وجمع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة النازحين، وغيرها). وثانيها، المساعدات الانسانية الطارئة (إعادة تأهيل الخدمات والمؤسسات العامة مثل، الصحة، والتعليم، والهيكل الادارية، والبنية التحتية وغيرها). أما ثالث المحاور، فهو يتعلق بتعزيز نظام الحكم السياسي الرشيد (وضع إطار دستوري، ديمقراطي، وتنظيم ومراقبة الانتخابات وغيرها). ورابعها، إعادة البناء الاجتماعي الاقتصادي (إعادة الانتاج الزراعي، وتنظيم الأسواق، وبناء سياسات لجسر التفاوت الاجتماعي وغيرها). وخامسها، إقرار المصالحة وحقوق الإنسان والعدالة، بما تشمله من لجان للعدو والمصالحة، ومنع الإفلات من العقاب، وتعويض المتضررين، سواء عبر الأدوات القضائية أو التقليدية.

---

<sup>10</sup> أنظر في ذلك تجارب إعادة إعمار بعد النزاعات وعوائقها في تجارب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومدى أهمية الملائمة لهذه البرامج للمجتمعات في:

Arnim Langer, Graham K. Brown (Editor), Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding 1st Edition, Oxford University Press, 1st Edition (August 23, 2016).

<sup>11</sup> أنظر في ذلك الرؤية الأفريقية التي تم إقرارها في قمة بانجول ٢٠٠٦ في:

Conflict Management Division, Peace and Security Department, Commission of the African Union. (July 2006). *Policy on Post-Conflict Reconstruction and Development*. Available at: <http://www.peaceau.org/uploads/pcrd-policy-framwovork-eng.pdf>

وسادسها، تعزيز دور المرأة في السلام والأمن، لاسيما في ظل أن مجلس الأمن أعطى للمرأة دورا أساسيا في مرحلة ما بعد النزاعات عبر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الذي صدر في عام ٢٠٠٠.<sup>١٢</sup> ومما يلفت الانتباه في هذه الرؤية الأفريقية العامة أنها طرحت عدة أمور أساسية، وهي:

أولاً: التأكيد على مبدأ الخصوصية والمرونة في صياغة خطط وسياسات إعادة الإعمار والبناء، لاسيما مع تباين سياقات الدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، ويتطلب ذلك مراعاة لأولويات الدول وثقافة المجتمعات عند التخطيط لتوقيات أنشطة ونوعية آليات إعادة الإعمار والبناء، إذ قدمت الرؤية الأفريقية مثالا لأهمية مراعاة آليات تقليدية في المصالحة تُخص الثقافة الأفريقية مثل لجان الحكماء، جنبا إلى جنب مع إقرار سيادة القانون.

ثانياً: أن الرؤية بدت محاولة أفريقية لجمع الجهود المشتتة سواء من قوى داخل أو خارج أفريقيا في مجال إعادة الإعمار والبناء بعد النزاعات، إذ إن التنافس وعدم التنسيق والازدواجية في الأدوار الداخلية والخارجية في هذا المجال أدى إلى إضعاف فاعلية إعادة بناء الدول.

ثالثاً: أن الرؤية الأفريقية أولت أهمية للإطار القيمي والمبادئ الحاكمة لإعادة الإعمار والبناء، إذ وضعت مبادئ أساسية منها أن يكون تحت سيطرة الاتحاد الأفريقي، وأن يراعي الملكية القومية والمحلية بما يسمح بإشراك المجتمعات، واعطاء أولوية لاحتياجاتها في عملية إعادة البناء، بخلاف التأكيد على الشمولية وعدم التميز، أو عدم استبعاد فئات مهمشة مثل المرأة، والشباب، وكبار السن، وأفارقة المهجر. أضف لذلك، تأكيد الرؤية الأفريقية على منطق التعاون والتلاحم بين الداخل والخارج في إعادة الإعمار، فضلا عن استدامة توجهات البناء بما يتطلب رفع قدرات المؤسسات الضعيفة الخارجة من النزاعات.

رابعا: أن رؤية بانجول يمكن النظر إليها كجزء من مبادرات قارية متعددة صبت في بناء رؤية أفريقية أشمل للنهضة والتنمية برزت تحت مسمى أجندة ٢٠٦٣، والتي تبنها قادة الاتحاد الأفريقي في قمة أديس أبابا في يناير ٢٠١٥، وهي تستهدف تعزيز قدرة الأفارقة على استخدام مواردهم، وإدارتها بأنفسهم عبر التكامل، واستدامة السلام والأمن، والحكم الرشيد والديمقراطية، وتعزيز تراث وقيم وهوية أفريقيا المشتركة، وأن القارة لاعب وشريك عالمي قوى. وبدا أن أحد المضامين الأساسية لهذه الأجندة الأفريقية هو أن القارة تساعد نفسها بنفسها في إعادة بناء دولها.<sup>١٣</sup>

<sup>12</sup> Ibid.

<sup>13</sup> أنظر في ذلك أهداف أجندة ٢٠٦٣ الأفريقية بالتفصيل في وثيقة: African Union Commission (2015). Agenda 2063: The Africa we want. Available at: <http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063.pdf>

على أن رؤية الاتحاد الأفريقي في إعادة الإعمار والبناء تلك لم تلق تطبيقاً على أرض الواقع، حيث لم تتأسس أجهزة لإنفاذ تلك الرؤية، باستثناء وحدة إعادة الإعمار والتنمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ولذا، بدت رؤية بانجول في احتياج إلى آلية قارية لتفعيل إعادة البناء والإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، ومن ثم، بدت أهمية المقترح المصري بإنشاء المركز الأفريقي لإعادة البناء والإعمار. أضف لذلك، فإن خبرات القوى الإقليمية في القارة الأفريقية اكتسبت بُعداً كثيفاً على المستوى الثنائي أكثر من الجماعي الذي يُركز على القارة ككل من منظور تكاملي، كما يبرز من تجربة جنوب أفريقيا كقوة إقليمية أفريقية.

### ثالثاً: تجارب إقليمية في إعادة الإعمار - حالة جنوب أفريقيا

ثمة تجارب إقليمية ودولية في إعادة البناء وإعادة الإعمار في القارة الأفريقية يمكن أن تشكل بعضها دروساً مستفادة للدور المصري في هذا المجال. وفي هذا السياق، سيتم التركيز على جنوب أفريقيا باعتبارها أحد أبرز القوى الإقليمية المنافسة لمصر في القارة السمراء، والتي بزغ دورها في إعادة البناء والإعمار في مرحلة ما بعد نهاية نظام الفصل العنصري الأبارتهيد في عام ١٩٩٤، حيث ركزت على منطقة الجنوب الأفريقي ثم امتدت نحو وسط وشرق القارة.

وما أسهم في صعود الدور الجنوب أفريقي في مجال إعادة البناء والإعمار أن هذا البلد يمتلك جملة من الميز النسبية التي تؤهله للعب دور في هذا الصدد، إذ أنه أحد أكبر الاقتصاديات الكبرى في القارة، ويملك شركات دولية واسعة، بإعتباره عضواً في تجمع البريكس BRICS الذي يضم أيضاً البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، بخلاف صندوق IBSA مع البرازيل والهند منذ العام ٢٠٠٤، وتتمارس كذلك جنوب أفريقيا دوراً قيادياً في تجمع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك). زد على ذلك، امتلاكها لقدرات عسكرية، وسياسية ديمقراطية، وخبرات في بناء مؤسسات الدولة تؤهلها لممارسة دوراً فعالاً في هذا المجال.

**ويمكن طرح مجموعة من السمات الأساسية لتجربة جنوب أفريقيا في إعادة الإعمار، وهي:**

(\* **بناء رؤية لدور جنوب أفريقيا في إعادة الإعمار عبر الشراكة لا الهيمنة،** ويأتي ذلك ضمن الكتاب الأبيض الذي صدر عن حكومتها في عام ٢٠١١، ويضع الإطار العام للسياسة الخارجية لهذا البلد، حيث يشير إلى أن الدولة تلعب أدواراً في بناء وصنع وحفظ السلام وإعادة الإعمار بالشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية في أفريقيا، ومنها مجلس الأمن الدولي، وتجمع السادك، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، ومقرها جوهانسبرج من أجل النهوض بالقارة الأفريقية.

واحتوى أيضا الكتاب الأبيض على إطار اخلاقي وقيمي متمثلا في فكرة "أوبونتو UBUNTU" أو اللطف الانساني Human Kindess، بما يعنيه من قيم ترابط وتعاون وتضامن مع من يتم مساعدته على التعافي، أي أن مشاركة جنوب أفريقيا في إعادة الاعمار تنطلق من الشراكة مع المجتمعات المحلية، وليس كمانح أو دولة مهيمنة تمن على الآخرين بمساعدتها الفنية والتنمية<sup>١٤</sup>.

(\* **الاعتماد على جهات متعددة حكومية وغير حكومية**، مثل صندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي The African Renaissance and International Cooperation ARF الذي تأسس في عام ٢٠٠١، حيث تُقدم حكومة جنوب إفريقيا عبره المساعدات الفنية والمنح والقروض للدول الأفريقية في مجالات كتنعيز الديمقراطية ودعم اجراء الانتخابات، والحوكمة، ومنع الصراعات، وتطوير القدرات المؤسسية للدولة. أضف لذلك، جهات حكومية اخرى مثل وزارات التعليم، والصحة، والدفاع، وكذلك القطاع الخاص وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا أساسيا في قطاع الأمن والاتصالات والتعدين في القارة الأفريقية.

(\* **التركيز على البعد السياسي والأمني في مجال إعادة الإعمار**، حيث لوحظ أن جنوب أفريقيا تركز على مجالات بناء الدولة ومؤسساتها سياسيا وأمنيا في الدول الأفريقية، مقارنة بغيرها من المجالات الاخرى لإعادة الإعمار، وذلك كجزء من محاولة إبعاد تأثير الصراعات الإقليمية الأفريقية عن دواخلها. وبرز ذلك من خلال مشاركتها في تيسير الحوار والمصالحة في الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تقديمها لمساعدات لدعم الانتخابات ومراقبتها في الدول الخارجة من النزاعات. فعلى سبيل المثال، قدم صندوق النهضة الأفريقية دعما بـ ٤ ملايين راند لمراقبة الانتخابات العامة في السودان خلال ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بالإضافة إلى ١٢٥.٢ مليون راند كمساعدات انتخابية للكونغو الديمقراطية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، و١٧ مليون راند لانتخابات مدغشقر في الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥<sup>١٥</sup>.

(\* **الاهتمام بالنطاق الجيو سياسي لنفوذ جنوب أفريقيا في ممارسة أنشطة إعادة الإعمار في أفريقيا**، حيث يهتم هذا البلد بشكل خاص بدول السادك في جنوب القارة، وهو ما يرجع إلى

<sup>14</sup> Martha Mutisi, Recalibrating South Africa's Role in Post-Conflict Reconstruction Processes in Africa International Development Research Center, Changing Landscape of Assistance to Conflict-Affected States: Emerging and Traditional Donors and Opportunities for Collaboration Policy Brief #3 November 2016, pp. 6.

<https://www.stimson.org/sites/default/files/file-attachments/Recalibrating%20South%20Africa%20role%20in%20post-conflict%20reconstruction%20processes%20in%20Africa.pdf>

<sup>15</sup> *Ibid*, pp. 4.

اعتبارات جيوسياسية تتعلق بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية لجنوب أفريقيا مع المنطقة، علاوة على التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخ المشترك، وإن لوحظ أن جنوب أفريقيا تمددت في مجال إعادة الإعمار نحو مناطق الشرق والغرب الأفريقي، وخاصة الصومال، وجنوب السودان، ومالي.

(\*) **الانفتاح على منظمات المجتمع المدني خاصة المحلية في عمليات إعادة الإعمار والبناء لدعم الجهود الرامية لتعزيز بناء السلام،** حيث تُوفّر حكومة جنوب أفريقيا الدعم والتمويل لأنشطة الفواعل غير الرسمية في مناطق النزاعات. فعلى سبيل المثال، دعمت جنوب أفريقيا مركز Accord لحل وتسوية النزاعات، حيث كان شريكا لصندوق النهضة الجنوب الأفريقي في عملية الحوار والمصالحة في الصومال.

على أن تجربة جنوب أفريقيا تعرضت لانتقادات وتحديات عدة لعل أبرزها غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المشاركة في إعادة الإعمار، فيشير تقرير صادر عن معهد جنوب أفريقيا للشئون الدولية SAIIA في عام ٢٠٠٨ إلى أن نصف الإدارات الحكومية في جنوب أفريقيا وكذلك القطاع الخاص تشارك في مجالات إعادة الإعمار في أفريقيا، مثل مجالات الأمن، والصحة، والتعليم وغيرها، وذلك دون وجود آلية مركزية للتنسيق بينها.

بل إن الشركات الجنوب أفريقية تمارس أحيانا أنشطة إعادة البناء والإعمار باستقلالية عن سياسة الحكومة. فعلى سبيل المثال، لعبت شركة المحمول الجنوب أفريقية MNT دورا في دعم استجابة الاتحاد الأفريقي لمرض الإيبولا، لكن ذلك لا يُدرج ضمن أنشطة إعادة الإعمار. كما دفع ذلك حكومة جنوب أفريقيا إلى تأسيس وكالة جنوب أفريقيا للشراكة من أجل التنمية الأفريقية The SADPA South Africa Development Partnership Agency لتقود عملية التنسيق وبناء إستراتيجيات في توجيه المساعدات الإنمائية، وإعادة هيكلة صندوق النهضة الجنوب الأفريقي<sup>16</sup>.

تميل أيضا سياسة جنوب أفريقيا في مجال إعادة الإعمار والبناء إلى التركيز على المساعدات الثنائية بدلا من الاعتماد على هياكل الاتحاد الأفريقي القارية أو حتى السادك، بما يضعف من دورها في هذا المجال أو على الأقل يصنع صورة أفريقية عامة بأنها تبحث عن مصالحها الوطنية دون الموازنة مع المصالح القارية ككل. إذ تفضل جنوب أفريقيا العمل بشكل مباشر في مجال إعادة الإعمار مع الدول الأفريقية، ما يُعد اضعافا لرؤية التكامل القاري التي تطرحها مؤسسات الاتحاد الأفريقي.

<sup>16</sup> Neissan Alessandro Besharati, South African Development Partnership Agency (SADPA): Strategic Aid or Development Packages, RESEARCH REPORT 12, Economic Diplomacy Programme for Africa, August 2013, pp. 31-32 Available at: <https://www.saiia.org.za/research-reports/347-south-african-development-partnership-agency-sadpa-strategic-aid-or-development-packages-for-africa/file>

بخلاف ذلك، فإن منظور الشراكة وإزالة الهيمنة الذي طرحته جنوب أفريقيا في الكتاب الأبيض تكتنفه تحديات داخلية، خاصة مع تعرض الأجناب الأفارقة للعنف في هذا البلد. فعلى الرغم من فكرة ابونتو السابق الإشارة لها في رؤية جنوب أفريقيا لممارسة دورها في إعادة الإعمار، إلا أن المواطنين العاديين في جنوب أفريقيا لا يملكون مشاعر مماثلة لفكرة التضامن والشراكة تجاه البلدان الأفريقية الأخرى<sup>17</sup>.

#### رابعاً: الاستجابة المصرية للرؤية الأفريقية لإعادة الإعمار

في ضوء خبرات قوى إقليمية مثل جنوب أفريقيا تركز أكثر على مصالحها الثنائية مقارنة بمصالح القارة الجماعية، وبخلاف أن الرؤية الأفريقية، التي طُرحت في بانجول، تحتاج إلى آلية قارية لتطبيق مبادئها، ورسم سياساتها، والتنسيق بين برامجها، وحشد الموارد والخبرات اللازمة لها، جاءت الاستجابة المصرية باقتراح تأسيس المركز الأفريقي لإعادة الإعمار والبناء للدول الخارجة من النزاعات AUC PCRD خلال الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء للسلم والأمن في إبريل ٢٠٠٩، والذي تم إقراره في يناير العام ٢٠١١<sup>18</sup>. على أن المُقترح المصري تعرض لتنافس من أوغندا، حيث عرضت هي الأخرى إستضافة مقر مركز AUC PCRD في عام ٢٠١٢، وهو ما دعا الاتحاد الأفريقي إلى التوصية بأن تعمل مصر وأوغندا علي حل نزاعهما وديا بشأن مقر المركز واستكمال بحث كيفية تمويله وخطة عمله<sup>19</sup>.

في هذا السياق، لجأت القاهرة إلى صيغة وسط من خلال طرح نسخة أخرى من مقترح تأسيس مركز AUC PCRD، بحيث يتولى مركزه الرئيسي بالقاهرة، الإشراف على إدارة ورسم سياسات المركز وأنشطته، وإصدار الأبحاث، وعقد ورش العمل للاستفادة من دروس وتجارب إعادة الإعمار السابقة، وتعزيز علاقات الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجهات الأخرى، وحشد الموارد من الشركاء الإقليميين والدوليين؛ بينما يتولى مقر فرعي في جينجا في أوغندا مسئولية تنفيذ خطط التدريب، ورفع القدرات، وإعداد سجلات الخبراء المتخصصين في مجال إعادة البناء والإعمار.

<sup>17</sup> Martha Mutisi, Op.cit, pp. 9.

<sup>18</sup> African Union Assembly. Decision on the establishment of an African Union Center for Post Conflict Reconstruction and Development. Assembly/AU/Dec.351(XVI) (January 2011). Available at: <http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-dec-351-xvi-e.pdf>

<sup>19</sup> African Union Commission. Decision on the African Union Center for Post Conflict Reconstruction and Development Doc. EX.CL/Dec.687(XX), 2012. Available at: <http://www.peaceau.org/uploads/ex-cl-dec-687-xx-e.pdf>

وعبرت مصر عن استعدادها أن يكون للمركز مدير متواجد في القاهرة، ونائبين أحدهما في القاهرة والآخر في جنينا<sup>٢٠</sup>.

وتبدو أهمية إستضافة القاهرة لمركز AUC PCRD بالنظر إلى أنه سيتيح لمصر بناء روابط سياسية وتنموية قوية مع القوى الكبرى، والإقليمية، والمنظمات، والمؤسسات الدولية ذات المصلحة في إعمار وبناء أفريقيا، بما يُسهم في دعم عمليات التنمية والاستقرار ودفع رؤية النهضة على الصعيد الجماعي القاري من جهة، ويوفر للقاهرة بناء تشابكات داعمة للمصالح المصرية التي تعاني تهديدا في أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالأمن المائي، ومواجهة التهديدات غير التقليدية من جهة أخرى.

أضف لذلك، فإن إستضافة القاهرة لهذا المركز الأفريقي يُشكل استكمالا للزخم المصري الذي بدأته مصر إثر عودتها للاتحاد الأفريقي، بعد تجميد عضويتها إثر ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث استطاعت القاهرة، خلال السنوات القليلة الماضية منذ رفع تجميد عضويتها، أن تشغل حيزا من التفاعلات الأفريقية سواء عبر النشاط الرئاسي المكثف في القمم الأفريقية، أو عبر دبلوماسية المؤتمرات، حيث استضافت مصر مؤتمر التكتلات الأفريقية الثلاثة في شرم الشيخ في يونيو ٢٠١٥ لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الكوميسا، والإيكاس، والسادك عبر توقيع اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة<sup>٢١</sup>.

والأهم من ذلك، أن تولي القاهرة الإشراف على رسم وتخطيط سياسات إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا يُمثل فرصة لإعادة بناء صورة ذهنية جديدة للدور المصري في أفريقيا، عبر تصويرها كقوة "إعادة بناء" تدافع عن مصالح القارة ككل، وتتواصل في الوقت نفسه مع مجتمعاتها ونُظُمها السياسية للتعرف على احتياجات إعادة الإعمار وصياغة برامج مناسبة لها.

مثل هذه الاعتبارات المصرية الدافعة لإستضافة المقر الرئيسي لمركز AUC PCRD، تحتاج - على ما يبدو - إلى ثلاثة أمور أساسية ينبغي التفكير فيها ووضعها قيد النقاش والجدل بين الخبراء والمسؤولين المصريين المعنيين بالشأن الأفريقي. أولها، طرح الميز النسبية أو مواطن القوة لمصر، مقارنة بغيرها من الدول الأفريقية في مجال إعادة الإعمار والبناء. وثانيها، تحديد طبيعة الاسهامات المصرية الممكنة في هذا المجال، وكيفية حشدها في مسار تشبيكي وخبراتي، وفقا لرؤية

<sup>20</sup> Establishment of the African Union for Post-Conflict Recnstruction and Development Proposal of the Arab Republic of Egypt - Option 2. وثيقة مقترحة غير منشورة، وزارة الخارجية المصرية.

<sup>٢١</sup> أميرة محمد عبد الحليم، تبادل المنافع استراتيجية تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي، صحيفة الأهرام، ١٨ يونيو ٢٠١٥.

قمة بانجول ٢٠٠٦، وكذلك أجندة ٢٠٦٣. وثالثها، إدراك طبيعة نقاط الضعف المصرية في ملف إعادة البناء، والسعي إلى تجاوزها بالقدر الممكن.

### خامسا: مواطن القوة والضعف المصرية في مجال إعادة الإعمار

تملك الدولة المصرية مجموعة من الميز الاستراتيجية النسبية في عملية إعادة الإعمار والبناء مقارنة بالعديد من الدول الأفريقية، إلا أن بعض هذه الميز يبدو مُفعلا، والآخر مُعطلا، والثالث يراوح نفسه مشتتا بين الأمرين. وتتبع تلك الميز من مصادر وتجارب متراكمة سواء من الدور المصري التاريخي في أفريقيا، والذي لا يمكن إهماله، حتى لو تعرض للتآكل أو للخصم من قبل قوى أفريقية أخرى مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا، والبعض الآخر يتعلق بطبيعة الداخل المصري من حيث قوة تماسك الدولة والمجتمع.

إذ لا ينبغي إهمال أن من يتولى القيادة أو الإشراف على رسم سياسات وخطط إعادة البناء للدول، عليه أن يملك علامة أو براند state branding تدعم وتسوق أهليته للقيام بذلك الدور، ونعني بهذه العلامة مجموعة التصورات التي تُرسخ لدى المجتمعات والدول عن دولة بعينها، بما يخلق لها صورة وسمعة إما أن تكون إيجابية أو سلبية. تلك العلامة تتشكل عبر مزيج من العوامل التلقائية والعمدية مثل خطابات وممارسات الدولة، والهوية، وموقعها الجغرافي والثقافة، والمكان، واللغة، وطبيعة المجتمع، والتاريخ، وغيرها<sup>٢٢</sup>. وما مشاركة القوى الأوربية والولايات المتحدة وغيرها في مجالات إعادة البناء في مناطق مختلفة حول العالم ومنها أفريقيا، إلا من واقع امتلاكهم لصور ذهنية، وخبرات فنية وسياسية، وموارد مالية في مجال بناء وظائف ومؤسسات الدول القومية الحديثة.

**في هذا السياق، يمكن التفكير في مجموعة من الميز النسبية الأساسية التي تؤهل مصر لقيادة الآلية القارية لإعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:**

(\* الميزة القيمية، وتعني وجود إطار قيمي وأخلاقي وهوياتي لإعادة الإعمار والبناء يرتكز على مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأفريقية، كما بدا في رؤية بانجول أو حتى أجندة ٢٠٦٣. وهو أمر تملك مصر جزءا منه بحكم تاريخها في مواجهة الاستعمار الغربي، ومناصرة حركات التحرر الوطني في القارة. صحيح أن ذلك التاريخ قد يصعب اجتراره في الوضع الراهن الذي تغيرت فيه موازين القوى لغير صالح مصر وتطورت الأنظمة الديمقراطية والتنموية في قارة أفريقيا، ولكن على الأقل يشكل ذلك غطاء قيميا وإخلاقيا وهوياتيا "جزئيا" لصورة مصر في مسألة إعادة البناء والإعمار، خاصة إذا ما أضيف لها اعتبارات أخرى مثل منطلق "الأيدي النظيفة"، أي أن القاهرة لم

<sup>٢٢</sup> لتفاصيل موسعة حول فكرة العلامة الوطنية أنظر:

Keith Dinnie, Nation Branding. Concepts, Issues, Practice. Amsterdam Oxford. Elsevier Ltd. 2008.



تتورط في حروب وصراعات دموية في أفريقيا. بخلاف أن القاهرة لم تتلوث يدها بالدماء في نزاعات الشرق الأوسط بوضعيتها الراهنة، فهي من الدول التي تملك صورة ذهنية عامة مؤيدة لقيمة الاستقرار الدول، والسلام والأمن المجتمعي.

تلك ميزة لا ينبغي الاستهانة بها عند التفكير في الترويج أو التسويق لقيادة مصرية لآلية قارية لعملية إعادة البناء في أفريقيا. فبرغم أن بناء السياسات وممارستها تتأسس على المصلحة والقدرات المادية المباشرة، عادة ما يسندها ويرافقها صورة ذهنية ايجابية أو قوة البراند المعنوي لمن يمارس هذا الدور.

(\* **ميزة الترانزيت الجيوسياسي**)، فلا تزال جغرافيا الدولة المصرية التي تُشكل معبرا أو ترانزيت للتفاعلات القادمة بين أفريقيا، وأوروبا، والشرق الأوسط وميزة نسبية جيوسياسية تمكن القاهرة - حال تفعيلها - من أن تكون مركز تنموي، وخدمي، ولوجستي، وتشبيكي لحشد الجهود لرسم سياسات إعادة الإعمار والبناء للقارة الأفريقية. فبرغم ما تعرضت له مصر من تجميد عضويتها في الاتحاد الأفريقي إثر ٣٠ يونيو ٢٠١٣، إلا أن نجاح النظام السياسي الراهن في تكثيف نشاطه الرئاسي والعودة مجددا للاتحاد يطرح إمكانية تفعيل هذه الميزة في إطار مشروعات إقليمية وتكامل اقتصادي مع القارة الأفريقية، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار تعمق الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية المصرية مع القوى الكبرى سواء الولايات المتحدة أو أوروبا أو روسيا أو الصين بعد ٣٠ يونيو، بما يجعل لمصر القدرة على بناء منصة تشبيك قارية تملك القدرة على مخاطبة الشركاء الخارجيين لتجميع الجهود الإقليمية والدولية لتمويل إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا.

(\* **الميزة الفنية والخبرائية**)، إذ إن إعادة الإعمار والبناء ترتكز بالأساس على مضمون فني - خبراتي، أي أنشطة وبرامج اقتصادية وأمنية ومجتمعية وغيرها، وبالتالي تحتاج مثل هذه الأنشطة إلى خبرات لرفع القدرات لمجتمعات ومؤسسات الدول بعد النزاعات. ومن هنا، تملك القاهرة مزايا مهمة في هذا الخصوص، سواء على مستوى أنها أحد أبرز القوى العسكرية الأفريقية التي تمتلك خبرات أمنية واسعة، بخلاف أنها تملك مؤسسات وخبرات متعددة في مجالات بناء الدولة، مثل البنية التحتية، والدبلوماسية، والصحة، والتعليم، والتنمية، والجامعات، والمعاهد الدراسية، وغيرها. وجل هذه المجالات تُمثل مدخلات أساسية لبناء خبرة قارية تساعد مصر على صياغة ورسم سياسات إعمار وبناء الدول الخارجة من النزاعات من خلال مركز AUC PCR.

(\* **الميزة الدينية الإسلامية والمسيحية**)، حيث تتفوق مصر على نظيراتها الأفريقية في امتلاكها لقوة العامل الديني (مؤسستا الأزهر والكنيسة) في أفريقيا، وهو ما يُمثل رصيذا مهما في إعادة بناء المجتمعات وإقرار السلام والمصالحة في الدول الخارجة من النزاعات. فمع بروز أنماط من

التطرف الديني تتمثل في التنظيمات الإرهابية، كفروع داعش والقاعدة في ليبيا ومالي، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وجماعة شباب المجاهدين في الصومال وغيرهم. وتبرز الميزة النسبية لمؤسسة الأزهر كرافد عالمي لفكرة الوسطية الدينية، وأنها أحد المؤسسات الدينية المؤهلة لبناء ثقافة السلام الديني، ومكافحة التطرف في مجتمعات ما بعد النزاعات، خاصة وأنها لا تزال تملك صورة إيجابية لدى الأفارقة.

ذلك أن مكافحة التطرف - كأحد التهديدات غير التقليدية - باتت مطروحة في بعض الدول الخارجة من النزاعات وخاصة في دول شرق وغرب أفريقيا، حيث يتنامي العامل الإسلامي، ولعل الصورة الذهنية للأزهر والكنيسة، كمؤسسات دينية تكافح التطرف وتسعى للسلام المجتمعي والديني، اكتسبت قوة دفع معنوية مضافة على الصعيدين الأفريقي والعالمي في مجال بناء السلام عندما زار بابا الفاتيكان فرانسيس مصر في ٢٨ من إبريل ٢٠١٧.

(\* **ميزة التماسك المؤسسي والمجتمعي**)، فبرغم الاضطرابات التي واجهتها مصر منذ ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١، إلا أن فكرة تماسك الدولة والمجتمع ومؤسستيهما في أداء وظائفهم المتعددة تشكل صورة ذهنية مهمة ينبغي النظر إليها كميزة فيما يتعلق بتجارب الدول للتعامل مع النزاعات أو الخروج منها. والتماسك هنا ينصرف إلى جوانب وأبعاد متعددة، فمصر لديها مؤسسة عسكرية متماسكة ومؤسسات وطنية تمثل نموذجاً لكيفية بناء مؤسسات أمنية وعسكرية في الدول الخارجة من النزاعات، لاسيما أن أحد أزمات بعض الدول الأفريقية تتمثل في تعبير جيوشها عن انتماءات أولية، وليس التيار الجماهيري العام داخل المجتمع. أضف لذلك، وجود نظام قضائي وأمني وبنية مجتمعية متماسكة مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى.

تلك بعض الميز النسبية المصرية التي يمكن التفكير فيها عند طرح دورها القاري في إعادة الإعمار والبناء، وإن كان بالمقابل تواجه مصر بعضاً من نقاط الضعف، منها على سبيل المثال لا الحصر:

(\* **معضلة النموذج السياسي الديمقراطي**)، فبينما تشكل عملية تعزيز الحكم الديمقراطي أحد عناصر عمليات إعادة البناء والإعمار، سواء في رؤية بانجول أو أجندة ٢٠٦٣، فإن النموذج المصري يبدو فاقداً للجاذبية الأفريقية، وهو أمر يمكن لمسه في الصورة المكونة لدى النخب في الدول الأفريقية عن التطور السياسي للدولة المصرية، فلم يكن مثلاً لنظام مبارك بريقاً ديمقراطياً في ظل تحول دول أفريقية نحو تناوب السلطة والممارسة الديمقراطية. وبرغم أن ثورة ٢٥ يناير بدت كفرصة لاستعادة وهج النموذج السياسي المصري في القارة، فإن الاضطرابات وعدم الاستقرار التي أعقبت هذه الثورة أعطت هذه الفرصة، وإن كان الاستقرار النسبي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو أعطى

لمصر القدرة على إستعادة فكرة النموذج السياسي بعد اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية واكتمال خارطة الطريق السياسية بعد الإسقاط الشعبي لحكم الإخوان المسلمين.

(\* **معضلة تشتت الأدء المؤسساتي**)، فبرغم أن مصر تملك مؤسسات دبلوماسية وتجارية ودينية في القارة لعبت دورا أساسيا على الصعيدين الثنائي والقاري في مجالات إعادة إعمار وبناء أفريقيا، فإن جهودها تبدو مشتتة، بعضها لم يكن فعالا، خاصة في جوانب المساعدات الإنسانية. فمثلا إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في عام ٢٠١٣ لتحل محل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، يمكن أن يكون مؤشرا على أن صندوق التعاون مع أفريقيا لم يستطع أن يكون فعالا في القارة بالقدر الذي يواكب مصالح مصر وتغيرات القارة، برغم انتشار مساعداته وخبراته في ٤٤ دولة أفريقيا منذ نشأته في عام ١٩٨١.

(\* **ضعف دور المجتمع المدني في إعادة الإعمار**)، إذ تبدو الرؤية الأفريقية وحتى العالمية لإعادة الإعمار والبناء تعتمد في أحد عناصرها على المجتمع المدني لتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية الأفريقية، وهو أمر يُشكل نقطة ضعف للقاهرة في دورها القاري لرسم سياسات إعادة البناء، إذ تميل مصر في ممارسة سياستها تجاه أفريقيا إلى الاعتماد على أدوات ومؤسسات لصيقة بمؤسسات الدولة بسبب معضلات تتعلق بضعف أدوار المجتمع المدني والقيود المطروحة عليه، بخلاف عزوف غالبية أساسا عن الاهتمام بمصالح مصر في القارة والتركيز أكثر على قضايا الداخل.

صحيح أن مصر مارست دبلوماسية شعبية بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أنها لم تملك مقومات لا الاستدامة ولا المأسسة، بل إنها لم ترتبط ببناء رؤية متكاملة للمسار الثاني للسياسة المصرية تجاه أفريقيا سواء في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني الأفريقي أو الأجنبي التي تغلغت أنشطته في الدول الخارجة من النزاعات في القارة الأفريقية، وسط شكوك مصرية وغياب للرؤية حول كيفية التعامل مع تلك المنظمات الأجنبية التي فرضت أمرا واقعا مؤثرا في نزاعات أفريقيا، بغض النظر عن الجدل الدائر حول أهدافها وارتباطاتها بقوى خارجية<sup>٢٣</sup>.

(\* **معضلة الدراسات الميدانية والرصد المعلوماتي**)، فبرغم وجود خبراء ومؤسسات أكاديمية وجامعية عديدة عاملة في الشأن الأفريقي في مصر، فإن ثمة ثغرة محورية تتعلق بافتقاد مصر للدراسات الميدانية ومراكز الفكر المتطورة التي يمكن أن ترصد احتياجات إعادة الإعمار والبناء، وتتواصل مع المجتمعات الأفريقية لفهم احتياجاتها. ومن ثم، تشكل تغذية استرجاعية للمركز الأفريقي

<sup>٢٣</sup> د. خالد حنفي علي، Private Diplomacy Organizations مسارات إدارة العلاقة مع منظمات الدبلوماسية الخاصة في الجوار الأفريقي لمصر، دورية بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤، يناير ٢٠١٦.

AUC PCRD، وتلك ثغرة تقلل نسيباً من القدرة المصرية على الاستجابة الفعلية في رسم خطط وسياسات إعادة الإعمار والبناء، وإن كانت جهود المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي قد تحد من هذه الثغرة بما لديها من خبرات معلوماتية وبحثية ميدانية حول المشروعات اللازمة لإعادة الإعمار في أفريقيا.

وبرغم ذلك، يظل هناك احتياجاً مبرحاً أساسياً لتوسيع الشراكات البحثية والجامعية مع نظرائها في الدول الأفريقية لرفع قدرة المسؤولين والخبراء في القاهرة على استيعاب وإدراك الاحتياجات الأفريقية وأولوياتها في مجال إعادة الإعمار، لاسيما وأن لذلك فوائد عديدة سواء على مستوى تطوير الأداء المصري في رسم سياسات وخطط المركز الأفريقي لإعادة الإعمار أو المؤسسات المصرية العاملة ثنائياً في المساعدات الفنية والتنمية مع دول القارة.

#### سادساً: المساهمات المصرية في إعادة الإعمار في أفريقيا

في إطار هذه الميز النسبية ونقاط الضعف المصرية، وكذلك الأهداف الأساسية التي طرحها المقترح المصري بإستضافة المركز الأفريقي لإعادة الإعمار والبناء، يمكن طرح المساهمات المصرية القائمة (سواء أكانت مؤسسات رسمية، أم مستقلة، أم غير رسمية) والممكن تطويرها باتجاه دعم آلية المركز الأفريقي AUC PCRD، عبر مجالات أساسية، ضمن عمليات إعادة الإعمار والبناء، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

(\* **المجال الأمني والعسكري**)، حيث تظهر في هذا السياق عدة مؤسسات مصرية رسمية مثل وزارتي الدفاع والداخلية، لاسيما وأنهما تقومان بأدوار في إعادة الإعمار والبناء عبر المشاركة في بعثات حفظ السلام ونقل الخبرة المصرية، وتنظيم الدورات التدريبية لرفع قدرات الأفارقة في المجال الأمني، عبر التعاون مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ووزارة الخارجية.

ومما يدعم ذلك أن مصر تُسهم بفعالية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا بأفراد ومراقبين ( ٢٨٠٩ فرداً)، بخلاف أنها عضو في مجلس السلم والأمن الأفريقي، فضلاً عن أنها تشارك في تفعيل قدرة إقليم شمال أفريقيا NARC، عبر القوة الأفريقية الجاهزة ASF، وكذلك القدرة الأفريقية للرد الفوري في حالة الأزمات ACIRC، والتي تنتشر بناء على قرار يتخذه مجلس السلم والأمن الأفريقي<sup>٢٤</sup>.

<sup>٢٤</sup> أنظر في ذلك موقع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA):  
<http://www.cairopeacekeeping.org/en/training-center/past-training-activities>

(\* **المجال التنموي والاقتصادي**)، وتبرز في هذا السياق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، التي تأسست بموجب قرار من مجلس الوزراء في عام ٢٠١٣، وأعلن عنها الرئيس السيسي في قمة مالابو في يونيو ٢٠١٤ كمظلة أساسية لإعادة البناء والاعمار، وهي تستهدف بالأساس تقديم الدعم الفني، والمساعدات الانسانية الطارئة للدول الأفريقية، وحشد التمويل لمشروعات التنمية الأفريقية، وتنظيم ورش تدريبية وإيفاد خبراء متخصصين، وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وهيئات التنمية الدولية لصالح الدول الأفريقية<sup>٢٥</sup>.

ويلاحظ هنا أن الوكالة للشراكة تتعاون مع مؤسسات عديدة مثل وزارات الري والتعليم، والعدل، وغيرها، وكذا المراكز الحكومية والمؤسسات الأهلية على رفع القدرات لإعادة البناء في أفريقيا، مثل مركز الدكتور مجدي يعقوب لأمراض القلب بأسوان، والمركز القومي للدراسات القضائية، والمركز الدولي للزراعة، ومركز بحوث الهيدروليكا، وجامعة قناة السويس، ومركز الري للموارد المائية، ومركز دراسات اللغة العربية.

ومن أبرز المجالات الفنية التي يمكن لمصر المساهمة من خلالها في إعادة الإعمار والبناء، والتي حددتها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية مجالات: النقل، وتكنولوجيا المعلومات، والصحة، والزراعة، ومكافحة الجرائم، والمياه، والري، والسياحة، والتصنيع، والمساعدات الانسانية، والكهرباء، والدفاع والأمن، واصلاح القطاع العام، والبيئة، والمشروعات الصغيرة، وإعادة التأهيل الديني، وغيرها<sup>٢٦</sup>. كل هذه القطاعات تُمثل رافدا أساسيا لبناء خبرة مصرية في إستضافة آلية قارية لإعادة الإعمار والبناء، خاصة إذا ما أُضيف لها أنشطة جمعيات رجال الأعمال، والشركات المصرية المشاركة في مشروعات البنية التحتية للدول الأفريقية، مثل المقاولون العرب، وأوراسكوم، والنصر للمقاولات - حسن علام، والقلعة وغيرها.

(\* **المجال الاجتماعي - الديني**)، حيث تبرز العديد من المراكز والمؤسسات المصرية التي تركز على رفع القدرات في قضايا إعادة البناء في أفريقيا، مثل مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام لتسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، إذ يلعب دورا في مجال التدريب ورفع القدرات الأفريقية في مجالات متعددة، ومنها بناء قدرات وتدريب أفراد حفظ السلام في مناطق النزاعات، وتمكين دور المرأة في بناء السلام، بخلاف رفع القدرات الأفريقية في التعامل مع التهديدات

<sup>٢٥</sup> أنظر في ذلك موقع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية:

<http://eapd.gov.eg/ar-eg/TechnicalAssistance.aspx>

<sup>٢٦</sup> وزارة الخارجية المصرية، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية... الأدوار والأهداف والإستراتيجيات، مجلة آفاق أفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات)، العدد ٤٣، ٢٠١٥، وكذلك انظر تقييم مهم وموسع لهذه الوكالة من قبل د. أيمن السيد عبد الوهاب، الوكالة المصرية للشراكة مدخل لتعزيز دبلوماسية التنمية، مجلة آفاق أفريقية، العدد ٤٣، ٢٠١٥.

غير التقليدية مثل مكافحة الهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، ومكافحة التطرف، وذلك عبر التعاون مع وزارات الداخلية والدفاع والخارجية.

وطور هذا المركز مؤخرا دوره باتجاه مجال المصالحة والانفتاح على الفواعل غير الرسمية في النزاعات الأفريقية، عندما استضاف ممثلي القبائل الليبية، ولجنة المصالحة الوطنية الليبية خلال ملتقين متتاليين في القاهرة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وهو توجه يحتاج إلى التوسع ليشمل نزاعات اخرى مهمة للأمن القومي المصري، لاسيما في جنوب السودان، والسودان، ومالي، والصومال<sup>٢٧</sup>.

علي الصعيد ذاته، تبرز مؤسسة الأزهر التي لا تزال تستقبل ٦٥% من الطلاب الوافدين من أفريقيا، كما أن ٧٥% من المبعوثين الأزهريين يذهبون إلى أفريقيا<sup>٢٨</sup>؛ بخلاف تأثير الكنيسة المصرية الكبير، خاصة في مناطق منابع النيل ولاسيما إثيوبيا. فعلي سبيل المثال، شارك وفد من مؤسسة الأزهر في منتدى المصالحة الوطنية في بانجي عاصمة أفريقيا الوسطى في الفترة من ٤-١١ مايو ٢٠١٥، والذي ضم ممثلون عن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. وطرح الأزهر آنذاك في هذا المؤتمر رؤيته للمصالحة في هذا البلد التي شهدت صراعا مسلحا ذي طابع ديني بين المسيحيين والمسلمين<sup>٢٩</sup>.

ومن ضمن ما طرحه ممثلو الأزهر، نقل تجربة بيت العائلة المصرية، التي برزت في عام ٢٠١٠، إلى الافارقة لتعميق أواصر النسيج الوطني، خاصة أن هذه التجربة تعكس أهمية الأعراف التقليدية في تسوية النزاعات، وهو أمر قريب نسبيا من ثقافة المجتمعات المحلية الأفريقية، ويكتسب أهمية في مجال إعادة البناء والإعمار في دول القارة.

أضف لذلك أدوات مصر التي تساهم في مجالات المساعدات والتواصل المجتمعي في عمليات إعادة البناء، ومنها النقابات، والجمعيات الأهلية الاغاثية، والاجتماعية التي يمكن أن تلعب دورا في رصد احتياجات المجتمعات الأفريقية الخارجة من النزاعات، مثل لجنة الاغاثة باتحاد الأطباء العرب، وجمعية الهلال الأحمر المصري، والمجلس المصري للشئون الأفريقية، والمجلس

<sup>٢٧</sup> أنظر في ذلك تفاصيل البيان الختامي لملتقى القبائل في مصر، اليوم السابع، ٢٩ مايو ٢٠١٥، وأيضا موقع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA): <http://www.cairopeacekeeping.org>

<sup>٢٨</sup> حمدي عبد الرحمن، مصر وأفريقيا: مصالح حيوية وتحديات صعبة، دورية رؤى مصرية، العدد ٨، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٨.

<sup>٢٩</sup> هيئة التحرير، دور الأزهر الشريف في تحقيق المصالحة الوطنية بدولة أفريقيا الوسطى، مجلة أفراق أفريقية، العدد ٤٣، ٢٠١٥، ص ٨٤-٨٦.

المصري للشئون الخارجية، وروابط الصداقة مع الدول الأفريقية، بخلاف بعض الخبراء والدبلوماسيين المصريين السابقين الذين يملكون علاقات واسعة مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية وغيرها.

### سابعاً: توصيات أساسية

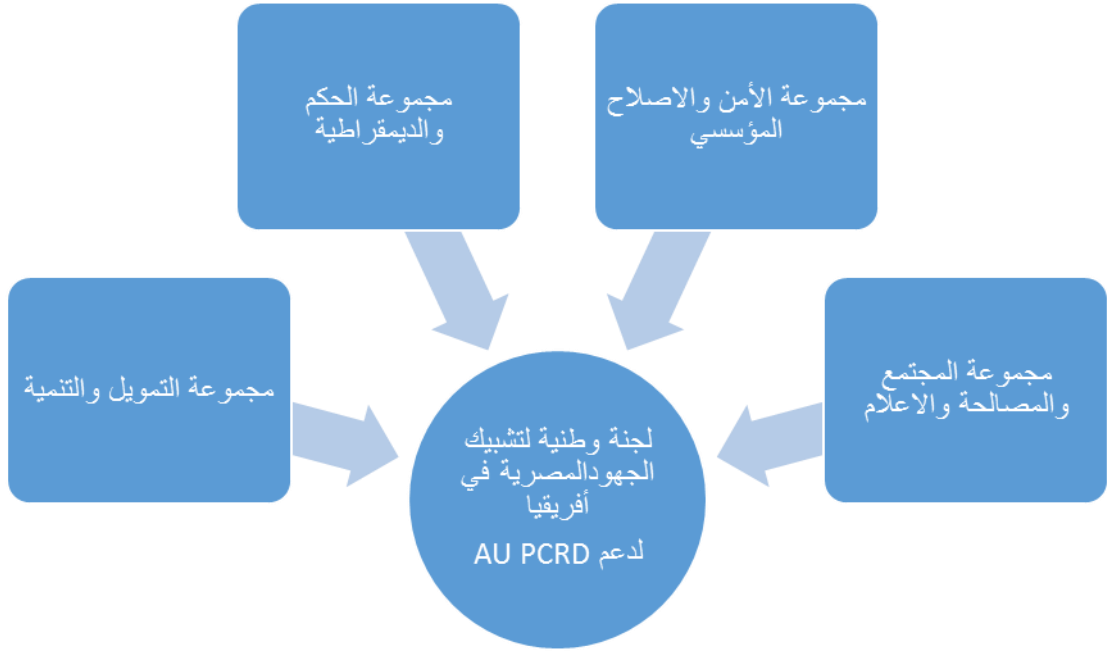
إزاء هذه المجالات والمؤسسات المصرية المتعددة العاملة في مجال إعادة البناء في أفريقيا- والتي ذُكرت على سبيل المثال لا الحصر- تكمن المعضلة في كيفية تجميع هذه الجهود، وحشدتها لبناء خبرات قارية تصب في مساعدة القاهرة على تفعيل أهداف المركز الأفريقي في إعادة الإعمار والبناء AUC PCRD.

وهنا، يمكن اقتراح بناء لجنة وطنية لتشبيك وتنسيق الجهود المصرية لدعم مركز AUC PCRD، تتكون من ممثلين من وزارة الخارجية، ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ووزارة الدفاع، بحيث تقوم اللجنة بتأسيس مجموعات بؤرية مصرية متخصصة وخبرانية في نطاقات إعادة البناء والإعمار (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، إعلامية).

وتكون مهمة هذه اللجنة إدارة هذه المجموعات البؤرية وتنظيم اجتماعات منتظمة لاستخراج توصيات وتقديرات أساسية تستهدف في الأخير بناء خطط عمل وتقديرات قارية لدعم أهداف وسياسات مركز AUC PCRD، بما يُعظم من القدرة المصرية على تفعيل المركز، وبالتالي موقعها كقوة إعادة بناء في أفريقيا.

وتضم المجموعات البؤرية المتخصصة، كل على حسب تخصصها في نطاقات إعادة البناء، ممثلين وخبراء من الفواعل المصرية المختلفة سواء أكانت رسمية، أم مستقلة، أم غير الرسمية مثل وزارة الخارجية، والدفاع، والداخلية، والعدل، والتعليم، والري والتعليم، والتجارة، ومؤسسة الأزهر، والكنيسة، ومركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالقارة الأفريقية، والقطاع الخاص ورجال الأعمال، ووحدة أفريقيا في مجلس الوزراء، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وممثلين وخبراء وأكاديميين ونشطاء من الجمعيات المصرية المهتمة بالشأن الإفريقي).

ويمكن تصور مبدأى لبناء تلك اللجنة الوطنية والمجموعات البؤرية المرتبطة بها لدعم مركز AUC PCRD، كما في الشكل المقترح التالي:



ويمكن لهذه المجموعات البؤرية أن تولي أهمية لعدة قضايا لدعم أهداف AUC PCRD، منها على سبيل المثال وليس الحصر:

(\* **صياغة إعلان أخلاقي وقيمي وهويتي تفصيلي لإعادة بناء أفريقيا**، يعتمد على مبدأ المشاركة والمراعاة لقيم وثقافات المجتمعات الأفريقية، وليس الهيمنة على الآلية القارية في مسألة إعادة الإعمار والبناء، نظرا لأن هذه المجتمعات لم تعد تقبل الصيغ القديمة القائمة على الاستعلاء الخارجي لأي قوى إقليمية أو آلية قارية تمارس دورا في مساعدتها على إعادة البناء، لاسيما مع ما لحق من تطورات تعليمية وثقافية وتنموية في المجتمعات الأفريقية والانفتاح على القيم الحداثية والحقوقية الغربية.

(\* **بناء وإطلاق سلسلة مؤشرات علمية وكمية لقياس ومراقبة أنشطة إعادة البناء والإعمار في أفريقيا**، عبر تشكيل مجموعة خبراء وأكاديميين مصريين وأفرقة يشاركون في بناء تلك المؤشرات ويغطون عناصره العامة والتفصيلية (الأمن، والمساعدات الإنسانية، التنمية، والحكم والديمقراطية، والمصالحة، وتمكين الفئات المهمشة)، بحيث تتوافق هذه المؤشرات مع رؤية الاتحاد الأفريقي في بانجول والمهام المطروحة من مركز AUC PCRD، وكذلك أجندة ٢٠٦٣، كما تراعي معايير التسلسل والتوقيتات وأولوية برامج إعادة الإعمار، ومدى مناسبتها للدول الخارجة من النزاعات، وكذا، كيفية التنسيق فيما بينها وأدوار الشركاء الخارجيين.

(\* **بناء مدونة أفريقية قارية خاصة بقضايا المصالحة المجتمعية**، بحيث تجمع بين الحداثة القانونية والتقليدية العرفية، وتكون أقرب إلى هوية المجتمعات الأفريقية وثقافتها في رسم سياسات إعادة الإعمار والبناء، لاسيما وأنه ليس شرطا أن تتم المصالحات على النسق الغربي في



التغيير الاجتماعي والاقتصادي، والتي ربما طغت نسبيا على الرؤية الأفريقية في بانجول، وإن حضرت فكرة الخصوصية دون توضيح كاف لمضمونها.

لنضرب هنا مثلا بمسألة المصالحة، ومبدأ عدم الافلات من العقاب، ومراعاة حقوق الإنسان كأحد العناصر الأساسية للرؤية الأفريقية لإعادة الإعمار وكيف أنه قد لا يتم تطبيق مضمونها حرفيا في مراحل ما بعد النزاعات، إذ تشير بعض الدراسات الميدانية حول موزمبيق وسيراليون بعد الحرب الأهلية في البلدين إلى أن لجان تقصي الحقائق لم تحظ بتأييد شعبي في البلدين بسبب التقاليد الأفريقية، حيث فضل الناس نهج الصلح والنسيان الاجتماعي، كي لا يكون الحديث عن الحرب ومن اقترب جرائمها مدخلا للثأر والانتقام من المقاتلين السابقين<sup>٣٠</sup>.

ذلك الأمر يدفع البعض للقول بأن مزيج من العدالة التصالحية والجزائية يشكل مدخلا أفضل للتعامل مع تعافي الدول الخارجة من النزاعات الأفريقية، بشرط أن يرافقها آلية تعويض ومحاكمة لبعض الرموز القيادية المسؤولة عن الجرائم، وليس توسيع المحاكمات لتشمل كافة من شاركوا في الحرب، وبالتالي تحفيز دورة عنف ثانية في المجتمعات<sup>٣١</sup>.

(\* ) **الاهتمام برسم تصورات تفصيلية لقضايا التنمية المحلية**، إذ تُشير العديد من الدراسات حول مشكلات إعادة الإعمار والتنمية أن تلك القضية تُمثل أولوية أساسية للمجتمعات الأفريقية في عمليات إعادة التعافي بعد النزاعات، لاسيما وأنها تسهم في تعميق الاعتماد المتبادل بين فواعل المجتمع وتدعيم السلام بعد النزاعات، وبالتالي من المهم صياغة آليات وأطر وسياسات مصرية في هذا الخصوص عند رسم سياسات المركز الأفريقي لإعادة الإعمار والبناء.

(\* ) **توسيع التركيز على برامج مكافحة التهديدات غير التقليدية كجزء من إعادة البناء للدول الخارجة من النزاعات**، ومن المهم الإشارة هنا إلى ما قام به مركز القاهرة لحفظ السلام وتسوية النزاعات من رفع القدرات لمواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل مكافحة التطرف. ولعل مصر تملك ميزة نسبية في هذا الخصوص، عبر إمكانية التوسع في عمل برامج لاعادة تأهيل التائبين والمتطرفين في بعض المناطق الأفريقية، خاصة شرق وغرب أفريقيا بالتعاون مع مؤسسة الأزهر ومبعوثيها.

<sup>٣٠</sup> تفاصيل مهمة حول فكرة النسيان الاجتماعي كأحد وسائل الثقافة الأفريقية في مرحلة ما بعد النزاعات لتجاوز معضلة العفو والمصالحة، روزاليند شو، إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون، معهد السلام الأمريكي، فبراير ٢٠٠٥.

[https://www.usip.org/sites/default/files/sr130\\_arabic.pdf](https://www.usip.org/sites/default/files/sr130_arabic.pdf)

<sup>٣١</sup> أنظر في ذلك رؤية المستشار عادل ماجد حول المزج بين أساليب العدالة التصالحية والجزائية، حتى لا تتحول العدالة انتقامية، وبما يري ظروف كل مجتمع: عادل ماجد، مقاربات المحاسبة والقصاص لإنفاذ عدالة الثورات، ملحق إتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد

١٩٤، ٢٠١٣، ص ١٥.

أضف لذلك، التوسع في برامج مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية لاسيما الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من هذه الظاهرة خاصة في مراحل ما بعد الثورات العربية، لاسيما وأن ليبيا تشكل معبرا للهجرة غير الشرعية للقادمين من أفريقيا إلى سواحل أوروبا عبر البحر المتوسط.

(\* ) **الاهتمام بوضع تصور لآليات التمويل الذاتي**، التي يمكن أن تقوم بها المجتمعات الأفريقية بنفسها في إعادة الاعمار والبناء من منطلق ما طرحته أجندة ٢٠٦٣ بأن على أفريقيا أن تساعد نفسها بنفسها. ويمكن هنا، رصد التجارب العالمية في مسألة التمويل الذاتي لإعادة البناء، خاصة ما يتعلق بكيفية مشاركة وإنماء رأس المال الاجتماعي في التنمية والتعافي من النزاعات، وهو أمر برز نسبيا في بعض تجارب دول أمريكا اللاتينية، ويحتاج إلى استكشاف ودراسات موسعة في الدول الخارجة من النزاعات في القارة الأفريقية، والتي تملك رأس مال اجتماعي عبر الأطر والعلاقات التقليدية، الإثنية، والقبلية، والدينية، وغيرها.

(\* ) **بناء إطار فكري أفريقي يدمج بين الاحتياجات الدينية والتنموية**، كمدخل لتعافي المجتمعات الأفريقية خاصة التي يلعب العامل الديني دورا أساسيا فيها، مثل نزاعات شرق وغرب أفريقيا. وربما يسهم ذلك بشكل غير مباشر في حث الأزهر والكنيسة على تطوير الخطاب الديني ليكون داعما لإعادة التعافي ليس فقط على الصعيد المجتمعي والمصالحة فقط، إنما التنموي كجزء من إعادة البناء بعد النزاعات، خاصة أن النصوص الدينية في القرآن والانجيل تطرح روابط عديدة بين الدين والتنمية يمكن إبرازها كإطار فكري متقدم تطرحه مصر للقارة الأفريقية، عبر المركز الأفريقي لإعادة الإعمار.

(\* ) **تعزيز وتوسيع إستراتيجيات الشراكة**، سواء علي صعيد الفاعلين التقليديين في إعادة البناء والإعمار في أفريقيا، مثل البنك الأوروبي للتنمية والمصرف الأفريقي للتنمية، أو الفاعلين والقوى الجديدة في القارة الأفريقية، خاصة التي تملك علاقات وثيقة مع القاهرة وقدرة في الوقت نفسه على التمويل مشروعات إعادة البناء في أفريقيا، خاصة الامارات والسعودية، لاسيما وأن الدولتين باتت لهما حضورا مؤثرا على الصعيد الاقتصادي والأمني في دول شرق وغرب أفريقيا.

===